

مختصاً بظنه صيداً فاذا هوادى وخطأ فالغفل وهو ان يتر
غرضاً فيصيب ادمياً وموجب ذلك الكفارة والذنية على
العاقلة ولا ما تم فيه وما اجره على الخطا مثل النائم
تقبل على رجل فيقتله في حكم الخطا فاما القتل بسبب كراهة
البر وواضع الحجر فيقول ملكه وموجبه اذ تلف فيه اذ ذى الذنية
على العاقلة ولا كفارة فيه والقصاص ولو بقتل كل حقت
الدم على التأييد اذ اقتل عمداً وتقتل الحجر بالحجر والحجر بالعمد
والمسلم بالذمة ولا يقتل المسلم بالمسالم وتقتل الرجل
بالمرأة والكبير بالضعيف والصحيح بالعمى والذمي ولا
يقتل الرجل بابنه ولا بعبده ولا مدبره ولا مكاتبه ولا
بعبد وله ومن ورث قصاصاً على ابيه سقط ولا
يسوق في القصاص الا بالسيوف واذا قتل الملك بعتد
وليس له وارث الا المولى فلا القصاص ان مات عبداً
وان تركه وفاء وله ولم يغير المولى فلا قصاص لهم
وان اجتمع مع المولى واذا قتل عبد الرحمن لا يجزي القصاص
حتى يجمع الرهن والمؤمن ومن جرح بجراحه فلم
يز صاحب فطرته حتى مات فعليه القصاص ومن قطع

يد غيره

يد غيره عمداً من المفصل قطعت يده وكذلك الرجل و
ما رتا الانف والاذن ومن ضرب عين رجل فقلعهما فلا قصاص
عليه فان كانت العين فائنة فذهب ضيقها فعليه القصاص
تحتي له المرأة ويجعل على وجهه فظن رطباً وتقاليد
عنه بالمرأة حتى يذهب ضيقها والقصاص وحمل شحنة
يكن فيها الهائلة القصاص ولا قصاص في عظم الا السن لمن
فيما دون النفس شحنة فاما هو عمداً فخطأ ولا قصاص
بين الرجل والمرأة فيما دون النفس ولا بين الحر والعبد ولا بين
العبدين ويجزي القصاص في الاطراف بين المسلم والكافر
ومن قطع يد رجل من نصف الساعداً جرحاً حياقة
فبرعه منها فلا قصاص عليه وعليه الذنية دون العاقلة
وكذلك كل جناية سقط فيها القصاص واذا كانت يد
المقطوع صحيحة ويد القاطع مثالة او ناقصة الا اصابع
فالمقطوع بالخيار ان شاء قطع اليد بالعبودية ولا يسخى له غيرها
وان شاء اخذ الارش كاملاً ومن شج رجلاً فاستوعبه
الشجعي ملين فريته ولا تستوجب ما بين فرخي الشراخ
فالمشجج بالخيار ان شاء اقتصر بقدر شجته فيستدعى من